

زِيَادَةُ "كَادَ" بَيْنَ التَّفْعِيدِ النَّحْوِيِّ وَالتَّطْبِيقِ الْقُرْآنِيِّ

The Redundant Use of "Kāda" between Grammatical Codification and Qur'anic Application

الدكتور / كحول كريم

قسم اللغة العربية-جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة(الجزائر)

Karim.kahoul@univ-emir.dz

تاريخ الإيداع: 2025/02/26 تاريخ القبول: 2025/11/24 تاريخ النشر: 2026/03/15

ملخص:

يهدف البحث إلى دراسة مسألة زيادة "كاد" في القرآن الكريم دراسةً نحويّةً تحليليّةً، من خلال تتبّع مظاهرها في التفسير والنحو، ومناقشة آراء النحاة وموقفهم منها، مع ترجيح الرأي المدعوم بالسياق والدلالة. وقد تمثّل الهدف الأساس في التّحقّق من مدى وجاهة القول بزيادتها في بعض المواضع القرآنيّة، واستكشاف أثر ذلك في المعنى والدلالة، ومشروعيّة هذا التّوجيه في ضوء القواعد النحويّة والاستعمال العربيّ.

وقد اعتمد البحث المنهج الوصفيّ التحليليّ، وذلك بجمع المادّة المتعلّقة بكاد من كتب النّحو والتّفسير، وتحليل الشّواهد القرآنيّة الّتي قيل بزيادة كاد فيها، ومناقشة التّخریجات المختلفة، مع الميل إلى الرأي المدعوم بالقرائن والسیاق.

وانطلق البحث من عدّة تساؤلات أبرزها: هل يجوز حمل كاد على الزيادة في بعض المواضع القرآنيّة؟ ما ضوابط القول بالزيادة؟ وما الحجج الّتي استند إليها المثبتون والنافون للزيادة؟ وهل يؤثّر القول بالزيادة في فهم المعنى أو في البناء النحويّ للجملة؟ وهل هناك بدائل نحويّة أفضل من القول بالزيادة؟

الكلمات المفتاحية: أفعال المقاربة؛ كاد؛ الزيادة؛ التّفْعِيدِ النَّحْوِيِّ؛ الاستعمال العربيّ.

Abstract:

This study aims to examine the issue of the redundancy (ziyāda) of Kāda in the Qur'an through a syntactic and analytical approach. It investigates its occurrences in exegetical and grammatical sources, discusses the positions of classical grammarians regarding the permissibility of deeming Kāda redundant, and favors the opinion best supported by contextual and semantic

evidence. The core objective is to assess the validity of interpreting Kāda as redundant in specific Qur'anic instances, exploring the implications of such interpretation on meaning and syntax, and evaluating its legitimacy in light of grammatical principles and classical Arabic usage.

The research adopts a descriptive-analytical methodology by collecting relevant material on Kāda from grammar and tafsīr sources, analyzing the Qur'anic instances where Kāda has been claimed to be redundant, and discussing competing grammatical analyses, with preference given to the view most strongly supported by context and linguistic clues.

The study is guided by several key questions: Is it permissible to consider Kāda redundant in certain Qur'anic verses? What are the conditions for declaring a verb redundant? What are the arguments of those who affirm or deny its redundancy? Does interpreting Kāda as redundant affect the meaning or syntactic structure of the sentence? Are there stronger grammatical alternatives to the redundancy claim?

key words: Approach verbs ; Kāda ; redundancy ; grammatical theorization ; Classical Arabic usage.

مقدمة:

تعدّ أفعال المقاربة من الأبواب النحوية المهمة التي خصّها النحويون بباب مستقل؛ لأهميتها وتأثيرها في الجملة الاسمية، فهي من نواسخها، وعادة ما تُذكرُ بعد كان وأخواتها؛ لاشتراكها معها في العمل.

ولمّا كانت كَادَ أمّ الباب في أفعال المقاربة، ثارت حولها مسائل عدّة، كمسألة نفيا وإثباتها، ومسألة اقتران خبرها بأن من عدمه، ومسألة زيادتها في التركيب، ومن هنا جاء هذا البحث ليدرس المسألة الثالثة مسألة زيادة كَادَ بين التّفْعِيدِ النَّحْوِيِّ النَّظَرِيِّ، وبين شواهدا في الاستعمال القرآني والتّطبيق النَّصِّي.

وتتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيس الآتي: هل يجوز حملُ كَادَ على الزيادة في بعض المواضع القرآنية؟

هذا السؤال تتفرّع عنه أسئلة جزئية منها: ما ضوابط القول بالزيادة؟ وما الحجج التي استند إليها المثبتون والنّافون للزيادة؟ وهل يؤثر القول بالزيادة في فهم المعنى أو في البناء النحوي للجملة؟ وهل هناك بدائل نحوية أفضل من القول بالزيادة؟

ويطرح البحث فرضيةً أوليّة مفادها أنّ القول بزيادة كَادَ في بعض السياقات لا يُعدّ خروجاً عن القواعد النحوية، بل له سندٌ في الاستعمال العربي، وسندٌ من آراء بعض النحاة وعلى رأسهم الكوفيون.

ويهدف البحث إلى الوقوف على حقيقة كاد لغويًا ونحويًا، مع تحليل القول بزيادتها عند النحاة، وفي بعض المواضع القرآنية، ومناقشة الآراء النحوية، والنظر في الشواهد المسموعة إن كانت تسعف القائلين بالجواز، أو القائلين بالمنع.

وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع الشواهد اللغوية والقرآنية، وتحليلها في ضوء آراء النحاة، والموازنة بين الأقوال.

وقد استفاد البحث من عدد من الدراسات السابقة، لعل أهمها مقال بعنوان " كاد استعمالها ودلالاتها" لأحمد مطر العطية، وهو مقال منشور بمجلة جامعة دمشق، حيث تطرق الباحث بإيجاز إلى مسألة زيادة كاد، وكذلك أطروحة قيمة لمحمد درين، والموسومة "تأثير الكوفيّين في نحاة الأندلس"، والتي ناقش فيها مسألة زيادة كاد عند الكوفيّين، وتوسّع في الحديث عنها بجمع أقوالهم وتحليلها.

وانطلاقاً من طبيعة الموضوع فقد تمّ تقسيمه إلى أربعة مباحث رئيسة، أولها أفعال المقاربة: المفهوم والخصائص، والثاني كاد: دلالاتها اللغوية والنحوية، والثالث زيادة كاد بين القبول والردّ في آراء النحاة، والرابع مجيء كاد زائدة في القرآن.

1- أفعال المقاربة: المفهوم والخصائص

أفعال المقاربة من الأفعال التي تنسخ حكم المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، فهي ككان وأخواتها. قال ابن مالك في الكافية:

وَهَاكَ أَفْعَالًا إِلَى الْمُقَارَبَةِ تُعْزَى وَمَعَ كَانَ لَهَا مُنَاسَبَةٌ¹

وقد أفرد النحويون لها باباً مستقلاً، وكان حقها أن تُذكر في باب كان وأخواتها؛ إذ تشترك معها في خصائص نحوية منها: مُساواتها لها في الدخول على مبتدأ وخبر، ورفع الاسم ونصب الخبر²، ولأتمها مساوية لها في النقصان³.

وعلل ابن مالك أفرادها بباب مستقل بأن هذه الأفعال رُفِضَ فيها غالباً ترك الإخبار بجملة فعلية⁴، وقال في الألفية:

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرُ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَا خَبَرٌ⁵

وتسميتها أفعال المقاربة أولى من تسميتها كاد وأخواتها؛ لأن هذه العبارة تُوجي بأن كاد أمّ الباب على نحو ما هو ثابت لكان التي تتصدّر مجموعتها، ولا دليل عليه بخلاف أمية كان⁶.

أمّا من حيث معناها، فإن أفعال المقاربة تفيد مقارنة وقوع الفعل الكائن في أخبارها⁷، فالمقاربة مُقَاعَلَةٌ على غير بابها المعروف من المشاركة، والمراد أصل القرب؛ لأنّ الفعل صادر من واحد كسافر، لا من اثنين كقاتل وشارك، ويحتمل أيضاً أن تكون المقاربة على بابها؛ لقرب كل من

معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر، وإن كانت دلالتها على قرب الخبر بالوضع، وعلى قرب الاسم باللزوم.⁸

ويقصد بالوضع أن العرب وضعت هذه الأفعال أول ما وضعتها لتدل على مقارنة معنى الخبر، فإذا ثبت هذا فيلزم منه مقارنة الاسم للخبر، وهذا هو المقصود باللزوم. ويلاحظ أن مصطلح أفعال المقاربة في النحو قد يُطلق على ثلاثة أنواع: ما وُضِعَ للدلالة على قرب الخبر، وما وضع للدلالة على رجائه، وما وضع للدلالة على الشروع فيه.⁹ وإنما سُمِّيَتْ أفعال المقاربة - مع أنها ليست كلها للمقاربة إذ فيها ما هو للشروع وما هو للرجاء - تَغْلِيْبًا للفتنة الأكثر شيوعاً¹⁰، أي: تغليب بعض أنواع الباب لشهرته وكثرة وقوعه في الكلام على بقية الأنواع¹¹، أو هو من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة¹².

ولعل كون سبب تسميتها أفعال المقاربة من باب التغليب أولى من كونه من باب تسمية الكل باسم الجزء؛ لأن تسمية الكل باسم جزئه تتطلب تركيباً بين هذا الجزء وغيره، كتسميتهم للمركب كلمة، وهذا لا يصلح هنا، وأما تسمية الأشياء مجتمعة من غير تركيب منها فتغليب كالعُمَرَيْنِ والقَمَرَيْنِ، وهو ما يصلح في هذه الأفعال.¹³

ويمكن إرجاع معنى هذه الأفعال كلها إلى معنى المقاربة، كما فعل ابنُ الحاجب حيث حَذَّها بقوله: "أَفْعَالُ الْمَقَارَبَةِ مَا وَضِعَ لِدُنُو الْخَبَرِ رَجَاءً أَوْ حُصُولًا أَوْ أَخْذًا فِيهِ"¹⁴.

يلاحظ من تعريف ابن الحاجب أنه تعريف يجمع بينها تحت مفهوم جامع، فجميع الأفعال موضوعة لتدل على مقارنة الخبر إما رجاء، وإما حصولاً، وإما أخذاً فيه، فالفعل الدال على الرجاء موضوع لمقاربة الخبر رجاءً وطمعاً في حصوله نحو: (عسى الله أن يشفي مريضك)، تريد أن قُرب شفاؤه مرجو مطموح فيه، والفعل الدال منها على المقاربة موضوع لمقاربة الخبر على سبيل حصول القرب ووجوده، نحو: (كادت الشمس تغرب)، تريد أن قربها من الغروب قد حصل، والدال منها على الشروع موضوع لمقاربة الخبر على سبيل الأخذ فيه تقول: (طلق الثلج يذوب)، إذا قلت ذلك في حال أخذه في السيلان، فالكل من أفعال هذا الباب بهذا التقرير من باب واحد باعتبار أصل المقاربة.¹⁵

2- كاد: دلالاتها اللغوية والنحوية

تدل (كاد) في كلام العرب على معنيين مشهورين، الأول وهو الأشهر: معنى المقاربة والهمم بالشيء¹⁶، والمعنى الثاني: الطلب والإرادة، كما نقل الجوهري في تفسير قوله تعالى "أكاد أخفيها" (طه، 15) أي أريد أخفيها¹⁷، ومثل ذلك ما ورد في لسان العرب في تفسير قول الشاعر: "بلغوا الأمر الذي كادوا"، يُريد: طلبوا أو أرادوا.¹⁸

وقد تُسْتَعْمَل (كاد) في معنى اليقين المقابل للشكّ، قال الفراء: "وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُدْخِلُ كَادَ وَيَكَادُ فِي الْيَقِينِ فَيَجْعَلُهَا بِمَنْزِلَةِ الظَّنِّ إِذَا دَخَلَ، فِيمَا هُوَ يَقِينٌ"¹⁹.

أما من حيث الاشتقاق فهناك خلافٌ في أصل الألف فيها، هل هي منقلبة عن الواو فيكون مصدرها حينئذ الكود²⁰، أو منقلبة عن الياء فيكون مصدرها الكيد²¹.

والراجح عند بعضهم أنها من ذوات الواو؛ لأن هذه المادة تتناسب دلالتها مع معاني المقاربة والإرادة والهم، أما المادة الثانية (ك ي د) فإنها تحمل دلالاتٍ أخرى بعيدة عنها، مثل: الاحتيال، والاجتهاد، والسوق، والحبض، وصباح الغراب، وإخراج الزند من النار، والمشقة، والحرب، وهذه المعاني لا تشترك في معنى المقاربة²².

وفي (كاد) لغتان، الأولى: فَعَلَ بكسر العين فأصلها (كَوَدَ أو كَيْدَ)، والأخرى: فَعَلَ بفتح العين فأصلها (كَوَدَ أو كَيْدَ)، وعلى هذه الأخيرة تُضَمُّ عينها عندما تُسَنَدُ لضمير الرفع المتحرك فتقول مثلاً: كُدْتُ²³، وهي لغة بني عدي²⁴ وإن أسندت إلى ظاهر قد تُنْقَلُ كسرةً عينها إلى فائها²⁵ ومن ذلك قول الشاعر:

وَكَيْدَ ضِبَاعِ الْقُفِّ يَأْكُلْنَ جُنَّتِي *** وَكَيْدَ خِرَاشٍ عِنْدَ ذَلِكَ يَبْتِمُ²⁶

وكادَ فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ تَصَرَّفًا نَاقِصًا²⁷، فَلَمْ يُسْمَعْ منه إلا الماضي والمضارع، قال ابن مالك في الألفية:

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَ *** وَكَادَ لَا غَيْرُ وَزَادُوا مُوَشَكَ²⁸

وأثبت ابن مالك اسمَ الفاعل من (كاد) فقال في الكافية:

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِـ"أَوْشَكَ" ... وَ"كَادَ" وَاحْفَظْ "كَائِدًا" وَ"مُوشَكَ"²⁹

واستدلَّ عليه بقول كثير:

أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَاءِ وَإِنِّي *** يَقِينًا لَرَهْنٍ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ³⁰

ولعلَّ الصَّوَابَ - كما ذهب إلى ذلك الأشموني- (كائِدُ)، مُسْتَدِلًّا بجزم ابن السكيت به في شرح

ديوان كثير، وهو اسم فاعل من المُكَابِدَةِ غيرُ جَارٍ على فعله، إذ القياس مُكَابِدُ.³¹

يتبين أنَّ هذا البيت مشكل من جهتين: الجهة الأولى نُقِلَ ابن مالك للفظ (كائِد) مُخَالَفَ لما ورد في المعاجم؛ إذ لم نجد أحداً من أصحاب المعاجم أثبت هذه الصيغة رغم أنَّ الذي في الديوان بتحقيق إحسان عباس هو (كائد)، ولعلَّ هذا الذي دفع ابن مالك إلى قوله (واحفظ) أي سُمِعَتْ هذه اللفظة هنا، فاحفظها ولا تقس عليها. والجهة الأخرى (كائِدُ) فيه مخالفة للقياس؛ إذ مُقْتَضَى القياس أن يكون اسم الفاعل جاريًا على مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل آخره كما هو معروف في علم التصريف.

وذكر السيوطي حكاية عن قطرب سماع المصدر وهو الكَيْدُ والكَيْدُودَةُ، وربما قالوا الكَوْدُ والمَكَادُ على الخلاف الذي تقدّم في أصل الألف.³²

3- زيادة "كاد" بين القبول والردّ في آراء النحاة

اختلف النحويّون في مسألة زيادة "كاد" وانقسموا في ذلك إلى فريقين؛ فريق يرى عدم جواز زيادتها وهو مذهب الجمهور³³، وفريق يرى جواز زيادتها وهو مذهب أكثر الكوفيّين³⁴، وقال به من البصريين الأخفش³⁵.

واستدلّ الفريق الثاني بجملة من الشواهد نذكر منها:

أوّلاً: قوله تعالى: "إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا" (طه، 15) فقد حُكي عن الأخفش: أن "كاد" زائدة مؤكدة³⁶، وقال أبو حيان: "وَقَالَتْ فِرْعَوْنُ أَكَادُ زَائِدَةٌ لَا دُخُولَ لَهَا فِي الْمَعْنَى بَلِ الْإِخْبَارُ أَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ يُخْفِي وَقْتُ إِتْيَانِهَا"³⁷.

ثانياً: قول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

وَتَكَادُ تَكْسَلُ أَنْ تَجِيءَ فِرَاشَهَا فِي جِسْمِ خَرَعَبَةٍ وَحُسْنِ قَوَامٍ³⁸
فقد خَرَجَ البيتُ أَنَّ تَكَادُ فِيهِ زَائِدَةٌ، والمراد أنّها تَكْسَلُ أَنْ تَجِيءَ فِرَاشَهَا لدلالها³⁹.
ثالثاً: قول الشاعر:

سَرِيعَ إِلَى الْهَيْجَاءِ شَالِكِ سِلَاحِهِ فَمَا إِنْ يَكَادُ قِرْنُهُ يَتَنَفَّسُ⁴⁰
ف قيل: يَكَادُ زائدة والمعنى: فَمَا يَتَنَفَّسُ⁴¹.

رابعاً: قول الشاعر:

وَأَلَا أَلُومُ النَّفْسِ فِيمَا أَصَابَنِي وَأَلَا أَكَادُ بِالَّذِي نَلْتُ أَنْجَحَ⁴²
فـ "أكاد" زائدة والمعنى: وَأَلَا أَنْجَحَ بِالَّذِي نَلْتُ⁴³.

هذه بعض الشواهد استشهد بها من يرى جواز زيادة "كاد"، وردّ المانعون زيادتها بتخريجهم هذه الشواهد تخريجاتٍ مختلفة، فقالوا في تخريج قوله تعالى: "إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا" (طه، 15): أقارب ذلك، أو بمعنى: أريد أخفيها، أو بمعنى: أكاد أخفيها من نفسي، أو غير ذلك.⁴⁴ وأما قول حسان:

وَتَكَادُ تَكْسَلُ أَنْ تَجِيءَ فِرَاشَهَا فِي جِسْمِ خَرَعَبَةٍ وَحُسْنِ قَوَامٍ
فإن المعنى فيه وصف المذكورة بمقاربة الكسل دون حصوله وذلك بيّن⁴⁵ وأما قوله:

سَرِيعَ إِلَى الْهَيْجَاءِ شَالِكِ سِلَاحِهِ فَمَا إِنْ يَكَادُ قِرْنُهُ يَتَنَفَّسُ
فيمكن توجيهه بأن "إن" هي الزائدة؛ لأنّه يكثر زيادتها بعد "ما" والتقدير (فما يكاد قرنه يتنفس)⁴⁶.

وأما قوله:

وَأَلَّا أَلُومَ النَّفْسِ فِيمَا أَصَابَنِي وَأَلَّا أَكَادُ بِالذِّي نِلْتُ أَنْجَحُ

فإنَّ المعنى على عدم طرح "كاد" أكثر مدحا، ذلك أنَّ نفي القرب أبلغ من نفي النَّجَاح⁴⁷.

وقد رجَّح محمد بن عمار درين القول بزيادة (كاد) معتبرا أنَّ هذا الرأي أولى بالقبول لعدَّة اعتبارات، أولها أنَّ بعض الشُّواهد الَّتِي استدَلَّ بها القائلون بعدم الزِّيَادَةِ يمكن تأويلها على نحو يُبْقِي على مذهبهم، غير أنَّ هناك شواهد أخرى يترجَّح فيها زيادة كاد بوضوح، وثانيها أنَّ هذه التَّوجِّهات الَّتِي خَرَجَ عليها المانعون الشُّواهد السَّابِقة، لا تعني - ضرورة - نفي القول بزيادة كاد، بل إنَّ ذلك يكون - أحيانا - راجحا على غيره من الأقوال الَّتِي لا تخلو من بعد تأويل، وثالثها أنَّه ثبت عن العرب زيادة (كان) كثيرا، وزيادة (أصبح) و (أمسى) كذلك، فهذا يدعم القياس عليها، ويجعل القول بزيادة كاد سائغا مقبولا من جهة القياس والاستعمال⁴⁸.

4- مجيء كاد زائدة في القرآن

تقدَّم اختلاف النِّحَاة في مسألة زيادة "كاد" ما بين مانع ومجيز، أمَّا في القرآن الكريم فقد وردت بعض الآيات يحتمل فيها أن تكون كاد زائدة على حدِّ قول بعض المفسرين، هذه المواضع - حسب تتبعنا لأقوال المفسرين - أربعة وهي قوله تعالى: "مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ" (التوبة، 117)، وقوله تعالى: "يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ" (إبراهيم، 17)، وقوله تعالى: "إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا" (طه، 15)، وقوله تعالى: "إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدِ يَرَاهَا" (النور، 40).

- الآية الأولى: قال تعالى: "مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ" (التوبة، 117).

ذهب أبو حيان الأندلسي إلى زيادة كاد في هذه الآية، حيث يرى أنَّ زيادتها تخلص من عدَّة إشكالات نحويَّة، فهو يرى زيادتها من حيث العمل وبقاء معناها في التَّركيب، ويستدلَّ على ذلك بقراءة ابن مسعود "من بعد ما زاعت" بإسقاط كاد وبقول الكوفيَّين بزيادتها⁴⁹.

ويقصد أبو حيان بالإشكالات خروج كاد عمَّا تقرَّر لها في علم النحو من أنَّ خبرها لا يكون إلا مضارعا رافعا ضمير اسمها، وهو ما لا يتحقَّق هنا إلا بتأويلات نحويَّة معقَّدة⁵⁰.

والشَّيْء الملاحظ أنَّنا لم نجد أحدا من المفسرين ذهب إلى القول بزيادتها في هذه الآية فيما رجعنا إليه من كتب التفسير.

- الآية الثانية: قال تعالى: "يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ" (إبراهيم، 17)، فقد قال بعض

المفسرين بزيادة كاد فيها، وأوَّل من قال بذلك الطَّبري الَّذِي يُفْهَم من كلامه زيادتها دون التَّصريح بذلك حيث قال: "وَالْعَرَبُ تَجْعَلُ 'لَا يَكَادُ' فِيمَا قَدْ فَعَلَ، وَفِيمَا لَمْ يَفْعَلْ. فَأَمَّا مَا قَدْ فَعَلَ، فَمِنْهُ هَذَا"⁵¹.

وَصَرَّحَ الْبَغَوِيُّ بِأَنَّ يَكَادُ صِلَةٌ وَالْمَعْنَى: لَا يَسِيغُهُ⁵²، ومثل ذلك جاء في تفسير القرطبي⁵³،
والخازن⁵⁴.

ولعل ما دفعهم إلى القول بزيادتها هنا، أنهم فهموا أَنَّ قوله تعالى: "ولا يكاد يسيغه" بمعنى:
أنه يسيغه، فدفعا لهذا المعنى قالوا بزيادة "يكاد": لَأَنَّ الْمَعْنَى الصَّحِيحَ عَلَى عَدَمِ حَصُولِ الْإِسَاغَةِ:
إِذَا لَا يَعْقِلُ أَنْ يَتَجَرَّعَ مَاءً صَدِيدًا سَيِّءَ اللَّوْنِ وَالطَّعْمِ وَالرَّيْحِ وَالْحَرَارَةِ وَيَسْتَسِيغُهُ!
فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ هُنَاكَ دَلِيلًا عَلَى حَصُولِ الْإِسَاغَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: "يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ
وَالْجُلُودُ" (الحج، 20) وَلَا يَحْصُلُ صَهْرٌ مَا فِي الْبُطُونِ وَالْجُلُودِ إِلَّا بَعْدَ الْإِسَاغَةِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ قَوْلَهُ
تَعَالَى: يَتَجَرَّعُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ أَسَاغُوا الشَّيْءَ بَعْدَ الشَّيْءِ⁵⁵، فَكَيْفَ يُقَالُ بَعْدَ ذَلِكَ إِنَّهُ لَا يَسِيغُهُ؟،
وَالْجَوَابُ عَلَى هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ ذَكَرَهُمَا الرَّازِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمَعْنَى وَلَا يَسِيغُ جَمِيعَهُ كَأَنَّهُ
يَجْرَعُ الْبَعْضَ وَمَا سَاغَ الْجَمِيعَ، وَالثَّانِي: أَنَّ الدَّلِيلَ الَّذِي ذَكَرَ إِنَّمَا دَلَّ عَلَى وَصُولِ بَعْضِ ذَلِكَ
الشَّرَابِ إِلَى جَوْفِ الْكَافِرِ إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِإِسَاغَةٍ؛ لَأَنَّ الْإِسَاغَةَ فِي اللُّغَةِ إِجْرَاءُ الشَّرَابِ فِي الْحَلْقِ
بِقَبُولِ النَّفْسِ وَاسْتِطَابَةِ الْمَشْرُوبِ، وَالْكَافِرُ يَتَجَرَّعُ ذَلِكَ الشَّرَابَ عَلَى كَرَاهِيَةٍ وَلَا يَسِيغُهُ أَي: لَا
يَسْتَطِيبُهُ وَلَا يَشْرِبُهُ شَرْبًا بَمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ⁵⁶.

-الآية الثالثة: قال تعالى: "إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا" (طه، 15)، فقد كثرت فيها الأقوال،
ومن جملة هذه الأقوال -كما ذكر غير واحد من المفسرين- أنها هنا زائدة.

فقد نقل القرطبي أَنَّ أبا حاتم حكى عن الأخفش القول بأنها زائدة مؤكدة⁵⁷، وذكر ابن
عطية القول بزيادتها وأنها لا دخول لها في المعنى بل تضمنت الآية الإخبار بأن الساعة آتية وأن الله
يخفي وقت إتيانها للناس⁵⁸.

وَمَنْ ذَكَرَ الْقَوْلَ بِالزِّيَادَةِ فِي جُمْلَةٍ تَخْرِيجَاتِهِ لِلآيَةِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْقُرْطُبِيِّ وَابْنِ عَطِيَّةٍ
الْأَنْدَلُسِيِّ: السَّمْعَانِيُّ⁵⁹، وَالْمَاتَرِيْدِيُّ⁶⁰، وَالثَّعْلَبِيُّ⁶¹، وَمَكِّي بْنُ أَبِي طَالِبٍ⁶²، وَالرَّازِيُّ⁶³، وَأَبُو حَيَّانٍ
الْأَنْدَلُسِيُّ⁶⁴، وَالسَّمِينُ الْحَلَبِيُّ⁶⁵، وَالزَّرْكَشِيُّ⁶⁶، وَالشُّوْكَانِيُّ⁶⁷.

وتدل كثرة إيراد هذا القول على أَنَّهُ مَقْبُولٌ مُسْتَسَاغٌ، فَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ عِبْثًا أَوْ لَغْوًا وَإِنَّمَا
لِلتَّأَكِيدِ وَالْمِبَالِغَةِ.

- الآية الرابعة: قال تعالى: "إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدِ يَرَاهَا" (النور، 40)، فقد قيل: إن "يكد"
زائدة؛ لَأَنَّ الْمَعْنَى: إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَرَهَا فِي الظُّلُمَاتِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلَ.

وفي هذا السِّبَاقُ نَجْدُ الْفَرَاءِ يَصْرَحُ بِأَنَّ الْمَعْنَى: لَا يَرَاهَا؛ لَأَنَّ أَقْلَ الظُّلُمَاتِ الَّتِي وَصَفَهَا اللَّهُ لَا
يَرَى فِيهَا النَّظَرَ كَقَه⁶⁸.

وَذَهَبَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ (لَمْ يَكْدِ يَرَاهَا) فِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمْ يَرَهَا، وَبِهِ قَالَ
الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَاخْتَارَهُ الزَّجَّاجُ؛ لَأَنَّ فِي دُونِ هَذِهِ الظُّلُمَاتِ لَا يَرَى الْكَفَّ، وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ

معناه: لم يرها البتّة؛ لأنّه قد قام الدليل عند وصف تكاثف الظلمات على أنّ الرؤية معدومة، فبان بهذا الكلام أن "يكد" زائدة للتوكيد.⁶⁹

وقال الزركشي حكاية عن الشريف الرضي بأنّها زائدة والكلام على النفي المحض، أي: لم يرها أصلاً؛ لأنّ الله تعالى قال: "أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ" (النور، 40)، فكان مُقْتَضَى هذه الظلمات أن تحول بين العين وبين النظر إلى البدن وسائر المناظر.⁷⁰

و ممّن ذكر القول بزيادة (يكد) في تخريج هذه الآية بالإضافة إلى من ذكرنا من المفسرين: الطبري⁷¹، والتعلبي⁷²، ومكي بن أبي طالب⁷³، والماوردي⁷⁴، والعكبري⁷⁵.

السّيء الملاحظ أنّ الآيتين اللتين جاءت فيهما كاد منفية "لا يكاد" "لم يكد" كثر فيهما أقوال المفسرين بإثبات الزيادة، وهذا نابع من الخلاف في هذه القضية، هل نفي كاد نفي وإثباتها إثبات أم نفيها إثبات وإثباتها نفي؟⁷⁶، والصواب الذي استقر عليه النحويون أن إثباتها إثبات للمقاربة، ونفيها نفي للمقاربة.⁷⁷

ولهذا فالأصحّ حمل "كاد" على عدم الزيادة وإرجاعها إلى معناها الأصلي، وهو أنّها في الإثبات لمقاربة الفعل، وفي النفي لنفي مقاربة الفعل، فمثلاً قوله تعالى: "يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ" (إبراهيم، 17) حمل الفعل على عدم الزيادة أبلغ من حمله على الزيادة؛ لأنّ نفي مقاربة الفعل أبلغ من نفي الفعل نفسه، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري حيث قال: "يتجرّعه: يتكلّف جرعه ولا يكاد يسيغه: دخل كاد للمبالغة يعني: ولا يقارب أن يسيغه، فكيف تكون الإساعة كقوله: لم يكد يراها أي: لم يقرب من رؤيتها فكيف يراها؟"⁷⁸

ويرى عبد الكريم الخطيب أنّ في الآية توكيدا لشناعة هذا الصّديد، وأنه لا يساغ للشّارب أبداً، ولا يكون على أيّة درجة من درجات الإساعة، وهذا أبلغ من أن يقال: "ولا يسيغه" فهو نفي قاطع لأيّ احتمال من احتمالات الإساعة لهذا الشّراب.⁷⁹

وفي قوله تعالى "إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا" (طه، 15)، ذكر ابن عطية الأندلسي أنّ أكاد على بابها بمعنى أنّها مقاربة مالم يقع، لكنّ الكلام جارٍ على استعارة العرب ومجازها، فلمّا كانت الآية عبارة عن شدّة خفاء أمر يوم القيامة ووقتها وكان القطع بإتيانها مع جهل الوقت أهيب على النفوس، بالغ في إيهام وقتها حتى لا تظهر البتّة.⁸⁰

وأما قوله تعالى: "مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ قَرِيقٍ مِنْهُمْ" (التوبة، 117)، وادّعاء أبي حيان زيادتها، فيمكن الرّدّ عليه بما أورده الشّهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي من أنّ الجملة مفسّرة لضمير الشّأن، وهي هو في المعنى، فأغنى عن الضمير، وعلى هذا لا وجه لتكلّف أبي حيان رحمه الله زيادة كاد.⁸¹

وعلى قول النحويين هذا فلا إشكال في الآية كما زعم أبو حيان ولا حاجة إلى ادعاء زيادتها؛ لأن الأصل عدم الزيادة.

هذا وينبغي الإشارة إلى أن القول بالزيادة وإن لم يكن أصح؛ إذ خالف الأصل وهو عدم الزيادة، إلا أنه لا يعد خطأ بل هو صحيح مستساغ من حيث التركيب اللغوي الموافق للعربية، والغرض حين نقول به، وخاصة في القرآن، هو المبالغة والتوكيد.

الخاتمة:

توصل البحث إلى جملة من النتائج نوجزها في الآتي:

- القول بزيادة كاد في النص القرآني ورد في أربعة مواضع حسب تتبع أقوال المفسرين.
- أغلب المفسرين الذين قالوا بزيادة كاد لم يكونوا بصدد تقرير مذهب نحوي، بقدر ما كانوا يسعون إلى تفسير الآية على وجه يزيل الغموض ولا يوقع في اللبس، وهو ما يفسر اختلافهم في العبارة والتوجيه.
- حجج القائلين بالزيادة قابلة للتأويل على غير ما ذهبوا إليه، وقد وُفِّقَ بعض المفسرين والنحاة في تقديم تخريجاتٍ دقيقة تُبقي كاد على بابها غير زائدة مع الحفاظ على انسجام المعنى.
- بعض المواضع التي قيل فيها بزيادة كاد لا يخلو القول فيها بالزيادة من البعد؛ لما في نفي المقاربة من دلالة أبلغ من نفي الفعل نفسه.
- القول بعدم زيادة كاد هو الأصل وهو الأصح، والقول بالزيادة في المواضع المدروسة صحيح وله سند من الاستعمال العربي وسند من أقوال بعض النحاة.
- التسليم بزيادة كاد لا يعني الانتقاص من النص القرآني، فالزيادة جاءت لغرض التوكيد والمبالغة.

وبناء على هذا البحث نوصي الدارسين بضرورة التحري المهني في قضايا الزيادة في القرآن الكريم، وربط المعالجة النحوية بالسياق الدلالي العام، مع العناية بالفصل بين أقوال المفسرين التي تبني على الذوق البلاغي، وأقوال النحاة التي تُؤسَّسُ على قواعد الصنعة النحوية.

الهوامش:

¹ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج 1، ص 449.

² ابن مالك، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج 1، ص 375.

³ ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج 1، ص 450.

⁴ ابن مالك، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج 1، ص 375.

⁵ ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص 92.

- ⁶ الصَّبَّان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1 ، ص :379.
- ⁷ ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج 3 ، ص 390 .
- ⁸ الصبان ، المصدر نفسه، ج 1، ص 379.
- ⁹ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1، ص 290.
- ¹⁰ الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج 1 ، ص: 128 .
- ¹¹ الصبان ، المصدر نفسه، ج 1، ص 380.
- ¹² ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج 1، ص 290، والدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج 3، ص 281.
- ¹³ الصبان ، المصدر نفسه، ج 1، ص 380.
- ¹⁴ الرضي ، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج 2، ص 1065.
- ¹⁵ الأهل ، الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، ص 235.
- ¹⁶ ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 5، ص 145، وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج 7، ص 104، والراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص 729.
- ¹⁷ ينظر: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج 2، ص 532.
- ¹⁸ ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، ج 12، ص 193.
- ¹⁹ الفراء، معاني القرآن، ج 2، ص 255.
- ²⁰ ينظر: ابن فارس، المصدر نفسه ، ج 5، ص 145.
- ²¹ ينظر: ابن سيده المرسي، المصدر نفسه، ج 7، ص 104، والسيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 1، ص 415.
- ²² ثامر سليمان عبد الله العواودة، أفعال المقاربة دراسة لغوية، ص 7-8.
- ²³ ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج 1، ص 143.
- ²⁴ الخليل، معجم العين، ج 5، ص 395.
- ²⁵ ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج 1 ، ص 178.
- ²⁶ البيت من الطويل ، وهو لأبي خراش الهذلي ، ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ج 7، ص 155 .
- ²⁷ ينظر: أحمد سليمان ياقوت ، الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، ص 51
- ²⁸ ابن مالك ، ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، ص 92
- ²⁹ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج 1 ، ص 457.
- ³⁰ البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة، ينظر: ديوانه، ص 320. وفيه: يوم الرجام بالميم وليس الرجاء.
- ³¹ ينظر: الصبان ، المصدر نفسه، ج 1، ص 380.
- ³² السيوطي، المصدر نفسه، ج 1 ، ص 414
- ³³ السمين الحلبي ، المصدر نفسه ، ج 6 ، ص 135
- ³⁴ ينظر: ابن يعيش، المصدر نفسه، ج 3 ، ص 404

- ³⁵ السمين الحلبي، المصدر نفسه، ج 6، ص 135
- ³⁶ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 11، ص 184
- ³⁷ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج 7، ص 319
- ³⁸ البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت، ينظر: ديوانه، ص 214. وفيه: في لين خربة وليس في جسم خربة.
- ³⁹ ينظر: القرطبي، المصدر نفسه، ج 11، ص 184، ابن منظور، لسان العرب، ج 3، ص 384.
- ⁴⁰ البيت من الطويل، وهو لزيد الخيل، ينظر: إميل بديع يعقوب، المصدر نفسه، ج 4، ص 52.
- ⁴¹ ينظر: القرطبي، المصدر نفسه، ج 11، ص 184.
- ⁴² البيت من الطويل، ولم نقف على تخريجه.
- ⁴³ ينظر: القرطبي، المصدر نفسه، ج 11، ص 184.
- ⁴⁴ ينظر: القرطبي، المصدر نفسه، ج 11، ص 185، وأبو حيان الأندلسي، المصدر نفسه، ج 7، ص 319.
- ⁴⁵ ابن مالك، شرح التسهيل، ج 1، ص 386
- ⁴⁶ ينظر: ابن كمال باشا، ثلاث رسائل في اللغة، ص 69-70.
- ⁴⁷ المصدر السابق، ص 70
- ⁴⁸ محمد بن عمار درين، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، ج 1، ص 287
- ⁴⁹ أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج 5، ص 519.
- ⁵⁰ ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج 6، ص 135.
- ⁵¹ الطبري، ج 16، ص 549.
- ⁵² البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، ج 3، ص 33.
- ⁵³ القرطبي، المصدر نفسه، ج 9، ص 351.
- ⁵⁴ الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل، ج 3، ص 32.
- ⁵⁵ الرازي، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، ج 19، ص 80.
- ⁵⁶ المصدر السابق، ج 19، ص 80
- ⁵⁷ القرطبي، المصدر نفسه، ج 11، ص 184.
- ⁵⁸ ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج 4، ص 40
- ⁵⁹ السمعاني، تفسير القرآن، ج 3، ص 324
- ⁶⁰ الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج 7، ص 273.
- ⁶¹ الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج 6، ص 241.
- ⁶² مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه، ج 7، ص 4624
- ⁶³ الرازي، المصدر نفسه، ج 22، ص 22.
- ⁶⁴ أبو حيان الأندلسي، المصدر نفسه، ج 7، ص 319.
- ⁶⁵ السمين الحلبي، المصدر نفسه، ج 8، ص 20.
- ⁶⁶ الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 4، ص 138
- ⁶⁷ الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، ج 3، ص 452.

- ⁶⁸ الفراء، المصدر نفسه، ج2، ص255.
- ⁶⁹ ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج3، ص300.
- ⁷⁰ بدر الدين الزركشي، المصدر نفسه، ج4، ص138.
- ⁷¹ الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج19، ص199.
- ⁷² الثعلبي، المصدر نفسه، ج7، ص111.
- ⁷³ مكي، المصدر نفسه، ج8، ص5127.
- ⁷⁴ الماوردي، تفسير الماوردي (= النكت والعيون)، ج4، ص11.
- ⁷⁵ العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص973.
- ⁷⁶ ينظر: أبو الفداء، الكناش في النحو والتصريف، ج2، ص46-47.
- ⁷⁷ ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج1، ص385، وابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص620.
- ⁷⁸ الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج2، ص546.
- ⁷⁹ الخطيب، التفسير القرآني للقرآن، ج7، ص161-162.
- ⁸⁰ ابن عطية الأندلسي، المصدر نفسه، ج4، ص40.
- ⁸¹ الشهاب، عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي، ج4، ص371.

المصادر والمراجع:

أ. الكتب:

- 1- أحمد بن سليمان بن كمال باشا، ثلاث رسائل في اللغة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1993م.
- 2- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دط، 1989م.
- 3- أحمد بن محمد الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط1، 2002م.
- 4- أحمد بن يوسف السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دار القلم، دمشق، دط، دت.
- 5- أحمد سليمان ياقوت، الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1989م.
- 6- إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987م.
- 7- إسماعيل بن علي أبو الفداء، الكناش في النحو والتصريف، مكتبة الآداب-القاهرة، ط2، 2006م.
- 8- بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، دمشق، ط1، 1957م.
- 9- حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1994م.
- 10- الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط1، 1412هـ.
- 11- الحسين بن مسعود البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط1، 1420هـ.
- 12- الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، دار ومكتبة الهلال، دمشق، دط، دت.
- 13- رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، إدارة الثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 1993م.
- 14- شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي، عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت، دط، دت.
- 15- عبد الحق بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1422هـ.
- 16- عبد الرحمن السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1998م.
- 17- عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1422هـ.
- 18- عبد الكريم يونس الخطيب، التفسير القرآني للقرآن، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، دت.
- 19- عبد الله بن الحسين العكبري، التبيان في إعراب القرآن، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دمشق، دط، دت.
- 20- عبد الله بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، دط، دت.

- 21- عبد الله بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، دط، 2007م.
- 22- علي بن إسماعيل ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2000م.
- 23- علي بن محمد الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1955م.
- 24- علي بن محمد الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1415هـ.
- 25- علي بن محمد الماوردي، تفسير الماوردي (= النكت والعيون)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، دط، دت.
- 26- كثير بن عبد الرحمن، ديوان كثير عزة، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1971م.
- 27- محمد بدر الدين الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ط1، 1403هـ.
- 28- محمد بن أحمد الأهدل، الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت-لبنان، ط8، 2008م.
- 29- محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م.
- 30- محمد بن الحسن الرازي، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربي بيروت-لبنان، ط3، 1420هـ.
- 31- محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2000م.
- 32- محمد بن علي الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار الحديث، القاهرة، دط، 2007م.
- 33- محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 2008م.
- 34- محمد بن عمار درين، تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، سلسلة الرسائل الجامعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، دط، 2006م.
- 35- محمد بن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، مكتبة دار المنهاج للنشر، الرياض، ط1، دت.
- 36- محمد بن مالك، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 2009م.
- 37- محمد بن مالك، شرح الكافية الشافية، دار المأمون للتراث، بيروت، ط1، 1982م.
- 38- محمد بن محمد الماتريدي، تأويلات أهل السنة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2005م.
- 39- محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار الأبحاث، الجزائر، ط1، 2008م.
- 40- محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر، بيروت، دط، 1420هـ.
- 41- محمود بن عمرو الزمخشري، (1407هـ)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
- 42- مكي بن أبي طالب القيسي، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه، مجموعة بحوث الكتاب والسنة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ط1، 2008م.

43- منصور بن محمد السمعاني، تفسير القرآن ، دار الوطن، الرياض - السعودية، ط1، 1997م.

44- موفق الدين ابن يعيث، شرح المفصل للزمخشري، المكتبة التوقيفية، القاهرة - مصر ، دط، دت.

ب - الرسائل

45- ثامر سليمان العواودة، أفعال المقاربة دراسة لغوية ، قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة مؤتة، الأردن، 2011م.